كرمين سميرة بقبق ليلى أسمهان

جامعة بسكرة

أثر الموازنة العامة على النشاط الاقتصادي – دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970 – 2016)

الملخص

هدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة أثر عناصر الموازنة العامة على النشاط الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2016، وذلك من خلال اختبار العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي هذا من جهة، ومن جهة أخرى اختبار العلاقة بين إيرادات الجباية البترولية والناتج المحلي الإجمالي، وذلك باستخدام اختبار التكامل المتزامن (Johansen)، وبتطبيق منهجية نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي (VECM)، حيث خلصت نتائج الدراسة بأن الإنفاق الحكومي له أثر إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما يدعم الطرح الكينزي، وأن إيرادات الجباية البترولية لها أثر قوي إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق الحكومي، إيرادات الجباية البترولية، النشاط الاقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي، تصحيح الخطأ الشعاعي.

Abstract:

This study aims at the impact of the effect of the Budget on the economic activity in Algeria during the period (1970 - 2016). In examining the relationship between public spending and GDP The relationship between petroleum revenue and GDP uses the johansan co-integration tests and error correction model, The main results of the study are as follows:

-Public spending has a positive and significant influence on gross domestic product.

- oil revenues have a positive and significant effect on gross domestic product.

Key Words: government spending, oil revenues, the economic activity, the gross domestic product, co-integration, error correction model.

مقدمـة

إن تأزم الوضع الاقتصادي، وتطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، بعد الحرب العالمية الثانية، وظهور أزمة الكساد العالمي سنة 1929، أصبح من الضروري تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، من أجل تفعيل الأداء الاقتصادي، وتوجيه النشاط الاقتصادي، وذلك باستعمال أدوات أكثر نجاعة، للتأثير في الواقع الاقتصادي، وقد تم التركيز على الموازنة العامة باعتبارها القاعدة الأساسية التي تحقق الحكومات بواسطتها أهدافها المرجوة، إذ أصبحت الموازنة العامة تولى لها أهمية كبيرة في مختلف اقتصاديات العالم، فأستخدم الإنفاق العمومي كمنهج سريع للنهوض من الركود الاقتصادي السائد، كونه أداة فعالة في تحفيز على الطلب الكلي، وكدعامة أساسية في دفع عجلة النمو الاقتصادي، وذلك باعتماد على الإيرادات العامة لتغطية نفقات المشاريع الاستثمارية، ومواجهة الأزمات الاقتصادية.

وباعتبار أن هذه الأزمات الحادة والهزات هي وليدة الدول المتقدمة، فهذا لم يمنع من انتقالها إلى الدول النامية، ومن بينها الاقتصاد الجزائري، الذي عرف عدة تغيرات وتطورات اقتصادية، جعل الدولة تنتهج عدة إجراءات وسياسات إنفاقية وضريبية مختلفة، لمواجهة تداعيات تراجع الأداء الاقتصادي، ودعم وتحفيز النمو الاقتصادي، خاصة بما أن الاقتصاد الوطني هو اقتصاد ريعي يعتمد بشدة على عائدات قطاع المحروقات، الذي يعد المصدر الرئيسي للدخل الوطني، وتمويل الموازنة العامة. وانطلاقا مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف تؤثر الموازنة العامة من خلال نفقاتها وإيراداتها في النشاط الاقتصادي في الجزائر؟

1- الإطار النظري للموازنة العامة:

-مفهوم الموازنة العامة: لقد تطور مفهوم الموازنة العامة بتطور دور الدولة في جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية، وازدادت أهميتها حيث أصبحت ضرورية لدراسة المالية العامة، والأداة الرئيسية في يد الحكومة لتحقيق أهدافها المرجوة، وتوجيه الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية إلى المسار الصحيح.

-عرفها القانون الفرنسي: على أنها قانون مالي سنوي يقدر ويجيز لكل سنة ميلادية مجموع واردات الدولة وأعبائها.

-عرفها القانون البلجيكي:" بيان للواردات والنفقات العامة خلال الدورة المالية."[1]

-عرفها القانون الأمريكي: صك تقدر فيه نفقات السنة التالية وواردتها بموجب القوانين المعمول بها عند التقديم واقتراحات الجباية المعروضة فيها.[2]

-الموازنة هي عبارة عن برنامج متفق عليه فيه تقدير الإنفاق العام للدولة ومواردها لفترة زمنية لاحقة عادة ما تكون سنة، وتتولى الدولة تنفيذها.[3]

2-أهم أدوات الموازنة العامة:

-النفقات العامة: "النفقة هي مبلغ نقدي تتحمله الدولة من أجل محافظة على رفاهية الاقتصاد. "[4]

-الإيرادات العامة: " هي الموارد الاقتصادية التي تحصل عليها الدولة بشكل تدفقات نقدية من أجل تغطية النفقات العامة بهدف إشباع الحاجات العامة."[5] ومن أهم مصادرها :

-الإيرادات الاقتصادية: وهي ما تعرف بالدومين، والتي تعبر عن ممتلكات العقارية والمنقولة للدولة وتكون العامة والخاصة. [6]

-الإيرادات السيادية: وتشمل كل من:

-الرسوم: ويمثل مبلغ من المال يدفعه الفرد إجباريا للدولة مقابل خدمة أو نفع خاص، الذي يحصل عليه من طرف إحدى الهيئات أو الإدارات.[7]

***الضرائب:** هي اقتطاع تفرضه الدولة على الأفراد الاعتباريين والمعنويين، لغرض المساهمة في تكاليف وأعباء العامة، وتكون دون مقابل.[8]

-الإيرادات الائتمانية: وتشمل كل من

***القروض:** وهي مبالغ تستدينها الدولة أو أي شخص معنوي من الغير على التعهد بردها وبدفع الفوائد عنها وفقا لشروط العقد.[9]

***الإصدار النقدي:** هو خلق كمية إضافية من النقد الورقي حيث يتم استخدامها في تمويل النفقات العامة.[10]

3-الآثار ألاقتصادية للموازنة العامة على النشاط الاقتصادي: تعتبر كل من النفقات العامة والإيرادات العامة عنصرين هامين في الموازنة العامة، وتستطيع الدولة استعمالهما لكي تتدخل في النشاط الاقتصادي، وتأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية (الإنتاج، الاستهلاك، الادخار، الدخل، الأسعار، التشغيل، الاستثمار، النمو الاقتصادي...)

-أثر الإنفاق العام على النشاط الاقتصادي: يبين الشكل الأتي أثر الإنفاق العام على النشاط الاقتصادي

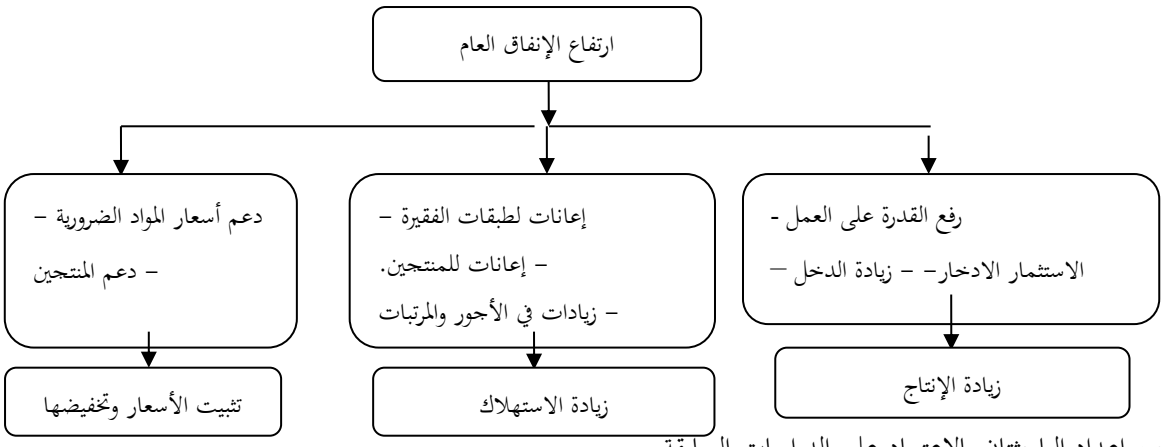

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على الدراسات السابقة.

-أثر الضريبة على النشاط الاقتصادي في فترة الكساد: يبين الشكل أدناه أثر الضريبة على النشاط الاقتصادي في فترة الكساد

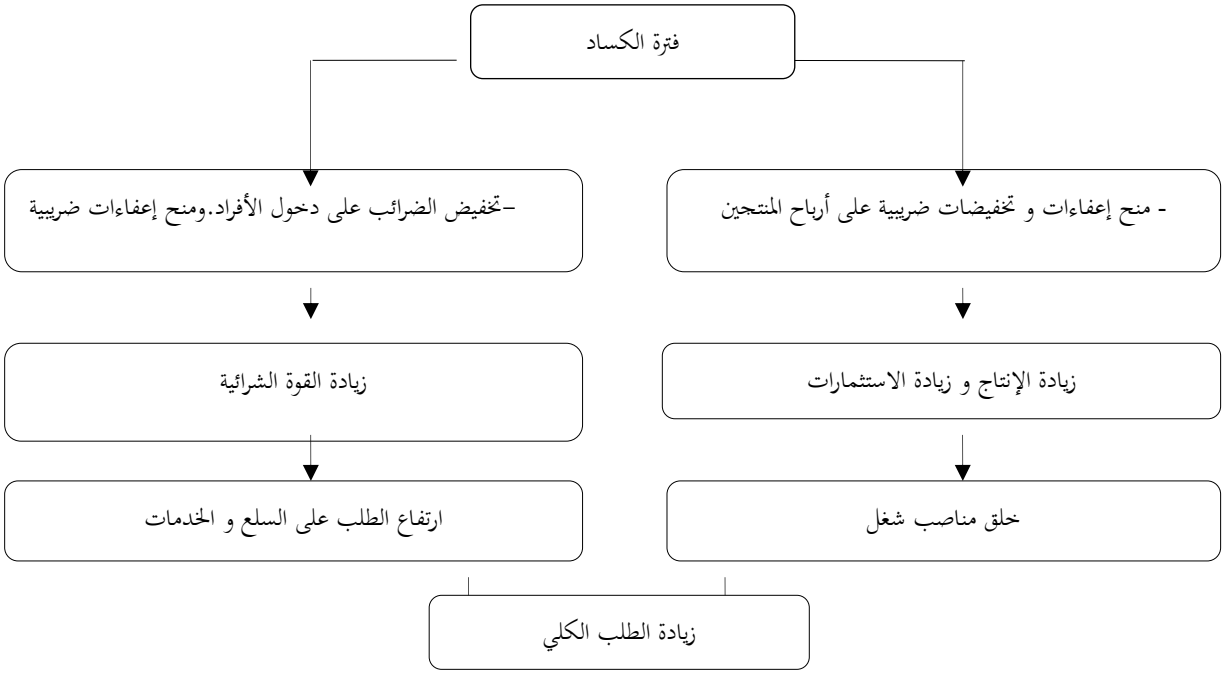

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على الدراسات السابقة.

يبين هذا الشكل أثر الضريبة على النشاط الاقتصادي في فترة الرخاء:

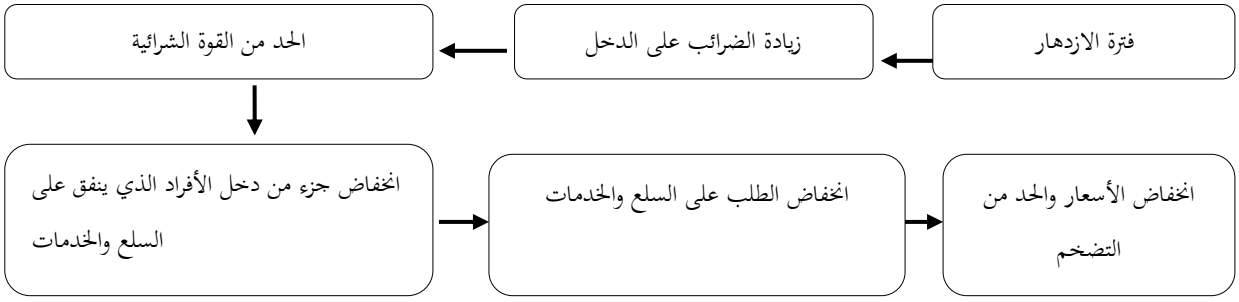

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على الدراسات السابقة

4- مراحل تطور الموازنة العامة في الجزائر:

عرفت الجزائر منذ السبعينات إختلالات هيكلية واسعة، أدت إلى إحداث عجز في الموازنة العامة، وارتفاع حجم الديون الخارجية، وتدهور أسعار النفط، وعجز الميزان التجاري، كل هذا دفع بالدولة إلى القيام بجملة من الإصلاحات الاقتصادية، لمواجهة عجز الموازنة العامة للدولة، وتعزيز النمو الاقتصادي، حيث انتقلت من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق ثم إلى تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو ثم إلى برنامج الإنعاش الخماسي.

4-1 -الموازنة العامة في فترة الاقتصاد المخطط والموجه (1970- 1989):

لقد عرف الاقتصاد الجزائري، أولى بدايات عهده بالتخطيط الشامل، وذلك بهدف وضع جهاز إداري فعال لتسيير البرامج والخطط وبغرض بناء اقتصاد وطني مستقل ومندمج، وذلك باستغلال ثروات الدولة ولإحداث تغيرات جذرية في هياكل التصدير كي تسمح بتحقيق إيرادات متنوعة تبعا لتنوع الصادرات، وزيادة إنتاج القيم المضافة عن طريق الاندماج بين القطاعات والفروع، عوض الاعتماد على تصدير المواد الأولية التي تعرف تذبذبا وتدهورا في الأسواق العالمية بصفة مستمرة.[11]

وقد انعكست المخططات التنموية بشكل كبير على الموازنة العامة للدولة، حيث عرفت كل من النفقات العامة والإيرادات العامة تغيرات جمة، وسوف نوضح ذلك من خلال الأشكال البيانية التالية:

الشكل رقم (1): تطور الجباية البترولية والجباية العادية في الجزائر خلال الفترة (1970-1989):

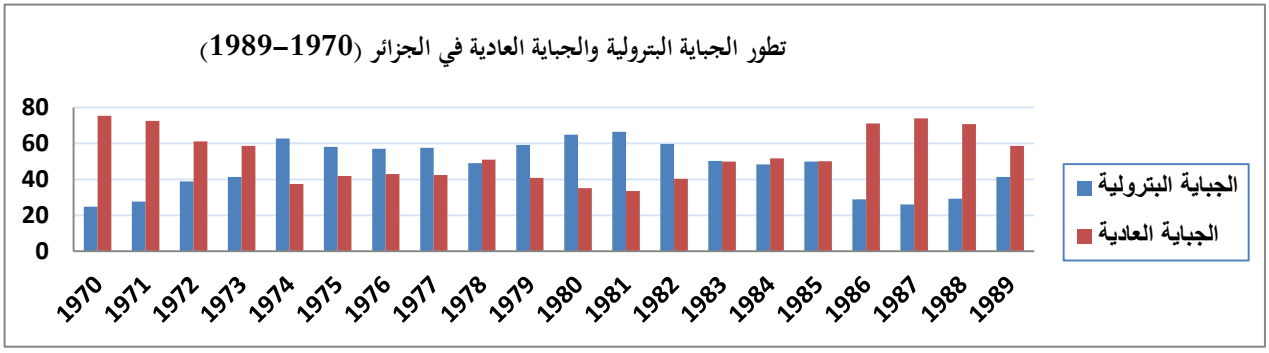

المصدر: من إعداد الباحثتان.

خلال هذه الفترة نلاحظ أن السياسة الضريبية في الجزائر اعتمدت بالدرجة الأولى على الجباية البترولية، التي انتقلت من 24.74% من إجمالي الإيرادات العامة سنة 1970 إلى 66.42% في سنة 1981، ويرجع هذا إلى ارتفاع أسعار البترول سنة 1974 التي بلغت حوالي 12.52$ ولتصل إلى 37.10$ في سنة 1981. أما الجباية العادية عرفت نوعا من الانخفاض حيث

انتقلت من 75.26% من إجمالي الإيرادات العامة في سنة 1970 إلى 33.58% سنة 1981. أما الجباية البترولية بدأت بالانخفاض بداية من 1981 لتعرف أدنى مستوياتها في سنة 1986 بسبب "الصدمة النفطية العالمية المعاكسة التي شهدتها الأسواق العالمية للنفط سنة 1986، حيث تزعزع الاقتصاد الجزائري، وظهرت إختلالات في الاستقرار الاقتصادي الكلي، حيث عرفت أسعار النفط انخفاضا حادا"[12]، ووصل سعر البرميل الواحد إلى 13.93$، وهذا ما أدى إلى تدهور المداخيل النفطية، فتوجهت الدولة لإعادة النظر في الجباية العادية، فعرف الاقتصاد عدة تعديلات ضريبية، وذلك لتمويل الاقتصاد الوطني وتفعيل النشاط الاقتصادي، لتصل نسبتها من إجمالي الإيرادات العامة في سنة 1989 إلى 58.64%.

الشكل رقم (2): تطور الإيرادات العامة والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1970– 1989)

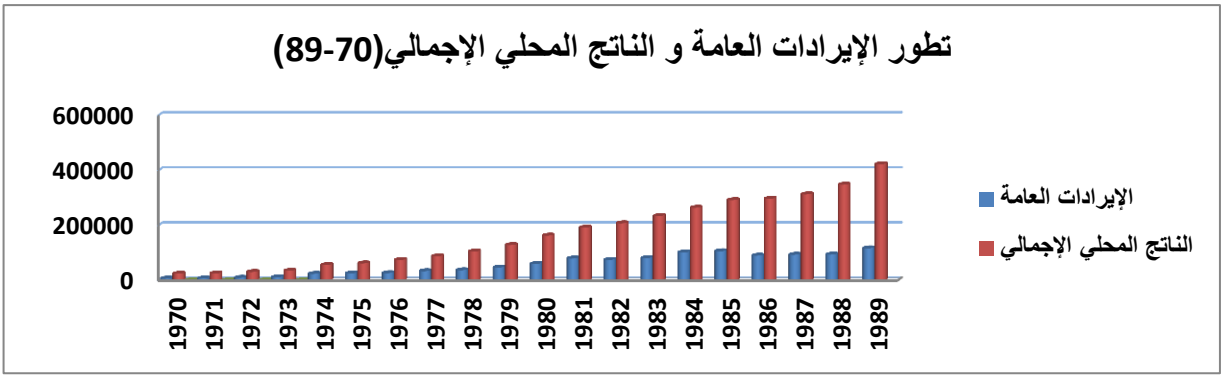

المصدر: من إعداد الباحثتان

نلاحظ من خلال الشكل البياني أن الإيرادات العامة والناتج المحلي الإجمالي عرفا ارتفاعا محسوسا خلال السبعينات، ليبلغا أعلى مستوياتهما في سنة 1974، ويرجع ذلك إلى تطبيق الدولة للمخطط الرباعي الثاني، بالإضافة إلى انتعاش أسعار النفط، لكن في الثمانينات عرفت الإيرادات العامة نوعا من الانخفاض بسبب الأزمة النفطية العالمية سنة 1986، وفي المقابل سجل الناتج المحلي الإجمالي تراجعا ملحوظا ويرجع ذلك إلى ارتفاع المديونية الخارجية وتدهور المداخيل النفط.

الشكل رقم (3): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1970 – 1989)

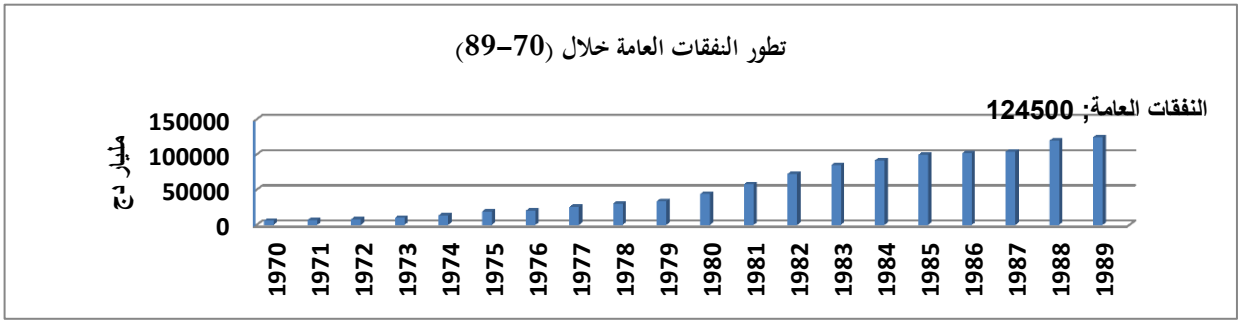

المصدر: من إعداد الباحثتان

لقد عرفت هذه الفترة ارتفاعا ملحوظا في نسبة الإنفاق العام، فقد انتقلت من 24.41% سنة 1970 من الناتج المحلي الإجمالي إلى 29.29% سنة 1977 من الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع هذا للسياسة الإنفاقية المطبقة من طرف الحكومة والمتمثلة في تبني الأسلوب الإشتراكي، كمنهج للتنمية الإقتصادية، وانتهاج لإستراتيجية صناعية بالدرجة الأولى ضمن برنامج التخطيط، وهذا ما دفع الدولة إلى الرفع من إنفاقها الإستثماري، ومعتمدة في ذلك على مداخيل الجباية البترولية." ووصل معدل الإستثمار الحكومي إلى 46% بين عامي 1978 –1979، بينما لم يتجاوز 35% سنة 1970 حيث بلغت حصة القطاع الصناعي 62%، وارتفع الإستثمار الإجمالي من 3409 مليون دينار إلى 5342 مليون دينار، وهو ما يمثل 52% من الناتج، لكن رغم الحجم الكبير للإستثمارات فإن النتائج لم تكن في حجم التطلعات، وهذا نتيجة للتأخر في الإنجاز والبيروقراطية."[13]

الشكل رقم (4): تطور رصيد الموازنة العامة و الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1970–1989)

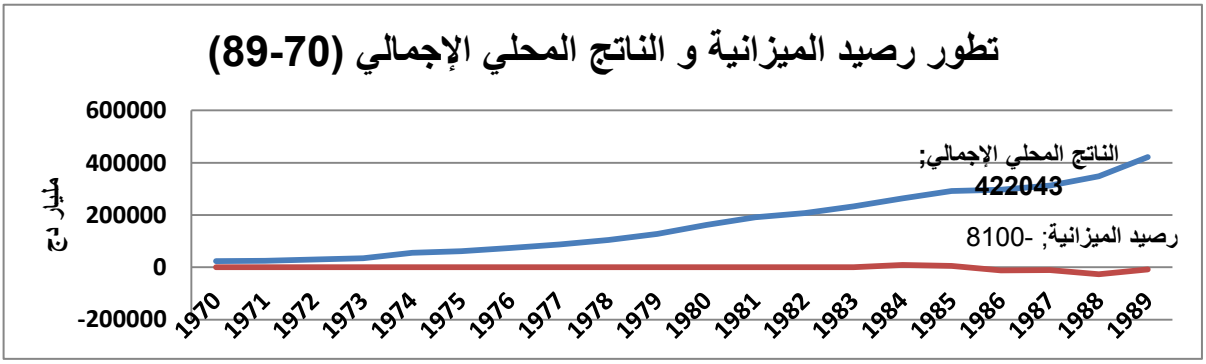

المصدر: من إعداد الباحثتان

نلاحظ أن هذه الفترة عرفت تطورا كبيرا في جانب المالية العامة، حيث حققت الموازنة العامة فوائض مالية منذ سنة 1972 إلى غاية 1985، لأن مداخيل الخزينة مرتبطة ارتباطا وثيقا بأسعار النفط، وفي المقابل صاحبها ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي، لكن عرف رصيد الميزانية عجزا بداية من سنة 1986 بسبب الأزمة النفطية، فرغم هذا فإن الناتج المحلي الإجمالي عرف زيادة معتبرة، فيمكن تفسير هذا بزيادة حجم النفقات العامة الذي أدى إلى زيادة الطلب وبالتالي زيادة الإنتاج ، ومنه يمكن القول أن الرصيد السالب للميزانية يؤثر بالإيجاب على الناتج المحلي الإجمالي.

4-2-الموازنة العامة خلال مرحلة الانتقال نحو اقتصاد السوق (1989 -1998):

لقد شكلت الصدمة النفطية في سنة 1986، الوقع الكبير في الاقتصاد الجزائري، وظهرت بوادر الانهيار بعد انخفاض أسعار المحروقات، وتبين بوضوح هشاشة التوازنات الاقتصادية الكلية، وبرزت كل صفات الضعف في النظام المخطط المركزي، وفشل محاولات التصحيح الذاتي، حيث شرعت الحكومة في تنفيذ العديد من الإجراءات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الهيكلي. "وبهذا الصدد انتهجت الجزائر إتباع سياسة التصحيح المدعمة من طرف المؤسسات المالية، كالصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، والمتمثلة في سياسة الاستقرار الاقتصادي وسياسة التصحيح الهيكلي."[14] التي كان الهدف منها هو إعادة التوازن في الاقتصاديات الكلية من خلال ترشيد الطلب المحلي، والحد من نمو نقد الائتمان، وتقييد عجز الموازنة العامة من خلال اتخاذ إجراءات لزيادة الإيرادات الحكومية، وترشيد النفقات، وكذلك إتباع سياسة لسعر الصرف، وجذب الموارد إلى قطاعات التصدير والقطاعات التي تنتج السلع البديلة للواردات، وتشجع على تحول الإنفاق على السلع الأجنبية إلى السلع المحلية[15].

الشكل رقم (5): تطور إيرادات الجباية البترولية و الجباية العادية خلال الفترة (1990 – 1998)

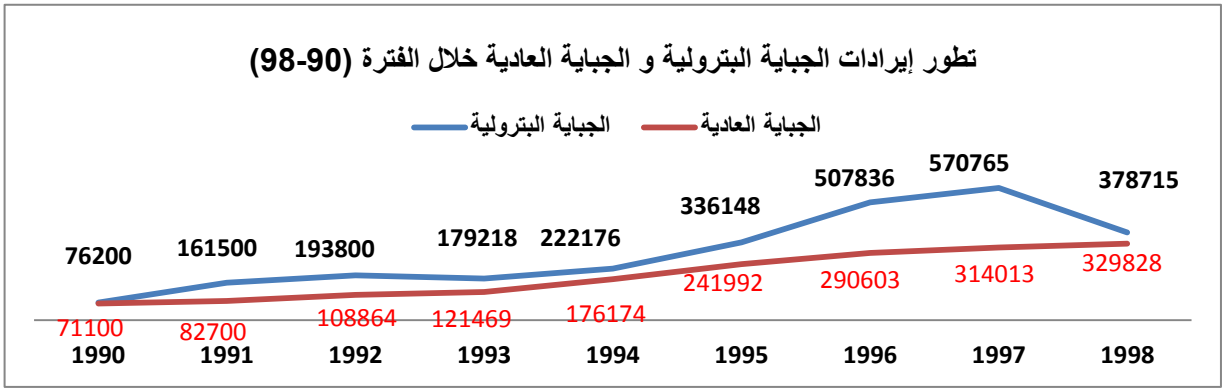

المصدر: من إعداد الباحثتان

نلاحظ من خلال الشكل البياني هيمنة إيرادات الجباية البترولية على إيرادات الجباية العادية، وذلك لارتفاع أسعار البترول سنة 1990 بسبب حرب الخليج، وبلغ سعر البرميل الواحد 23,73 $، وانتقلت نسبتها من 51.73 % من إجمالي الإيرادات سنة 1990 إلى 53.45% سنة 1998، أما الجباية نلاحظ أنها عرفت تذبذب وتراجع في المساهمة في الإيرادات العامة، التي بلغت نسبتها 48.27% في سنة 1990 لتصل إلى 46. 55% سنة 1998. فرغم الإصلاحات الضريبية التي تميزت بها الفترة من خلال التصحيحات الهيكلية، التي تهدف إلى تحسين مردودية الجباية العادية على حساب الجباية البترولية، إلا أنها بقيت متواضعة ولم ترتفع إلى المستوى المطلوب.

الشكل رقم (6): تطور الإيرادات العامة والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990 – 1998):

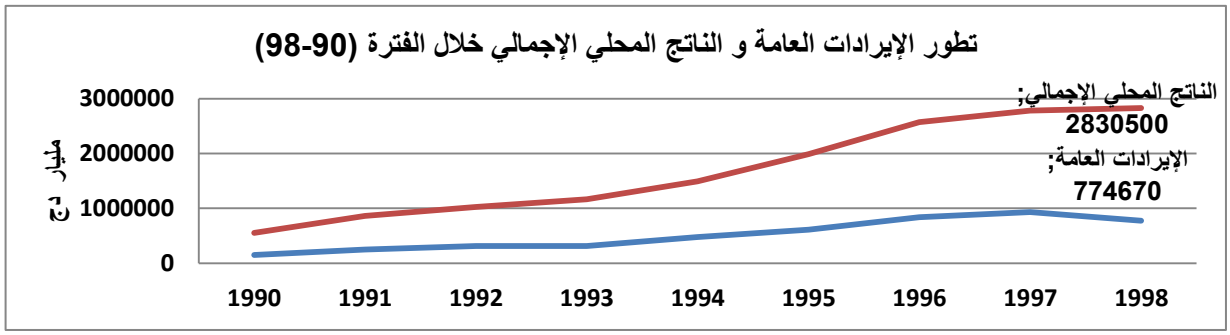

المصدر:من إعداد الباحثتان

نلاحظ من خلال الشكل البياني، الارتفاع الملحوظ في الإيرادات العامة والناتج المحلي الإجمالي، ويرجع ذلك إلى تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، بالإضافة إلى انتعاش أسعار البترول التي شهدتها الفترة، والتي أدت إلى زيادة مداخيل الجباية البترولية، وهذا ما زاد من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل رقـم (7): تطور النفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990 – 1998):

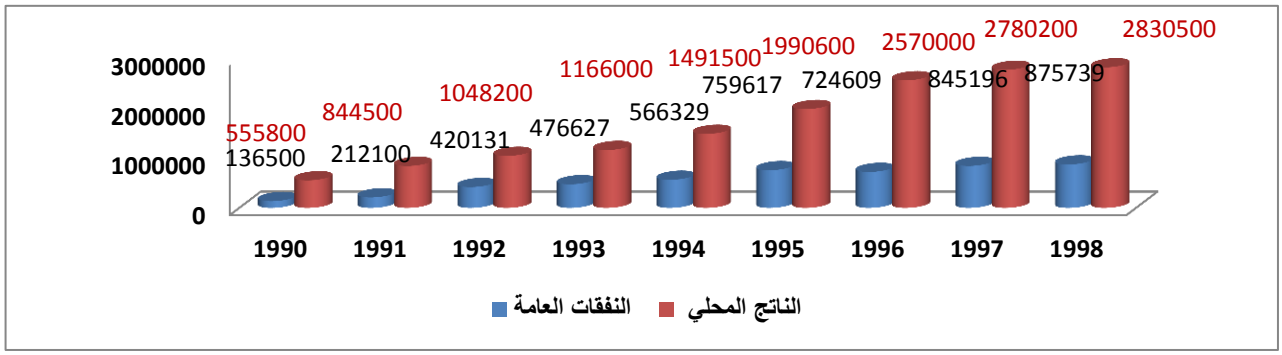

المصدر: من إعداد الباحثتان

نلاحظ من خلال الشكل البياني تزايد حجم النفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الانتقالية و يمكن تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى: هي مرحلة الاستعداد الإئتماني والممتدة من 1990 إلى غاية 1995، حيث تضاعف حجم الإنفاق العام حوالي ثلاث مرات، وسجل في سنة 1995 حوالي 759.617 مليار دج، وفي المقابل ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع إلى تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي.

المرحلة الثانية: وتمتد من 1995 إلى غاية وهي مرحلة الإصلاحات الهيكلية المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي، والرامية إلى تقليص الإنفاق الحكومي، ورفع أشكال الدعم المقدمة من طرف الدولة.[16]

وهذا ما نلاحظه من الشكل البياني انخفاض حجم الإنفاق العام بداية من 1995، وفي المقابل ارتفاع متذبذب للناتج المحلي الإجمالي.

الشكل رقم (8): تطور رصيد الميزانية العامة والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990– 1998)

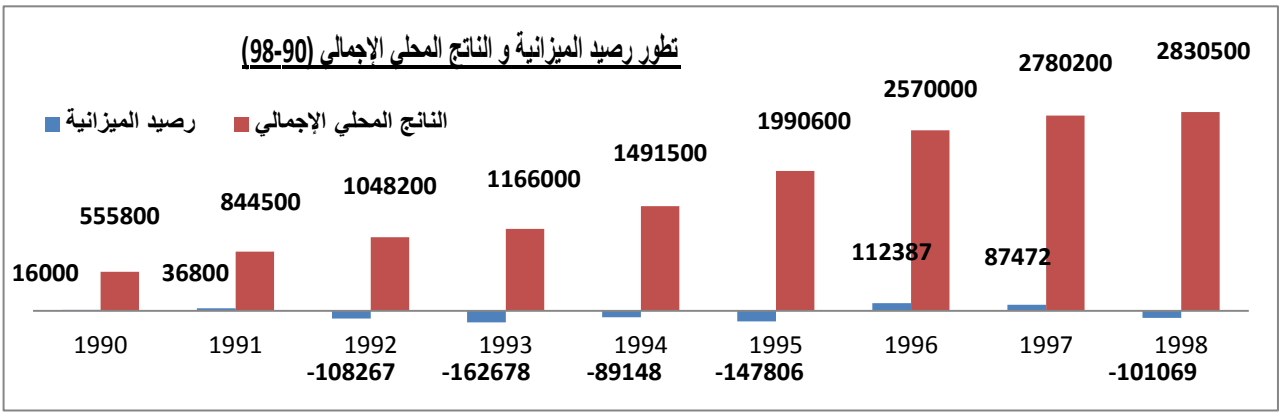

المصدر: من إعداد الباحثتان

نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي عرف ارتفاعا متذبذبا، أما رصيد الميزانية فقد حقق عجزا منذ 1992 وقدر ب 108.267 مليار دج واستمر الوضع لأربعة سنوات على التوالي، ويمكن تفسير ذلك بالوضعية الاقتصادية الصعبة التي كانت تعيشها الجزائر، وبالإضافة إلى تدهور أسعار البترول، الذي قدر سعر البرميل الواحد ب 17 دولار، لكن بداية من سنة 1996 استطاعت الميزانية تحقيق فوائض وذلك لعودة ارتفاع أسعار النفط، بالإضافة إلى التعديل الهيكلي التي قامت به الدولة ولجوءها إلى المؤسسات الدولية لتمويل عجز ميزانيتها، الذي ساهم أيضا في زيادة حجم لناتج المحلي الإجمالي .

4–3–الموازنة العامة خلال فترة الإنعاش الاقتصادي (1999 – 2016): تعتبر فترة ما بعد الإصلاحات نقطة تحول في مسار الاقتصاد الجزائري، خاصة بعد عودة ارتفاع أسعار المحروقات في سنة 1999، والتي أضفت نوعا من الراحة المالية خلال

هذه الفترة، كما تم استغلال الفوائض المالية في بعث النشاط الاقتصادي.[17] حيث شرعت الجزائر منذ 2001 في انتهاج سياسة مالية توسعية تنموية، لم يسبق لها مثيل من قبل، لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها في ظل وفرة المداخيل الناتجة عن تحسن الكبير في أسعار النفط، الذي ألزم الدولة تدارك التأخر الموروث عن الأزمة المالية والأمنية للبلاد، في بعث حركية الاستثمار وتعزيز الطلب الكلي وتحريك الاقتصاد ودعم النشاط الاقتصادي.[18]

الشكل رقم (9): تطور النفقات العامة والإيرادات الجباية البترولية خلال فترة (1999-2016)

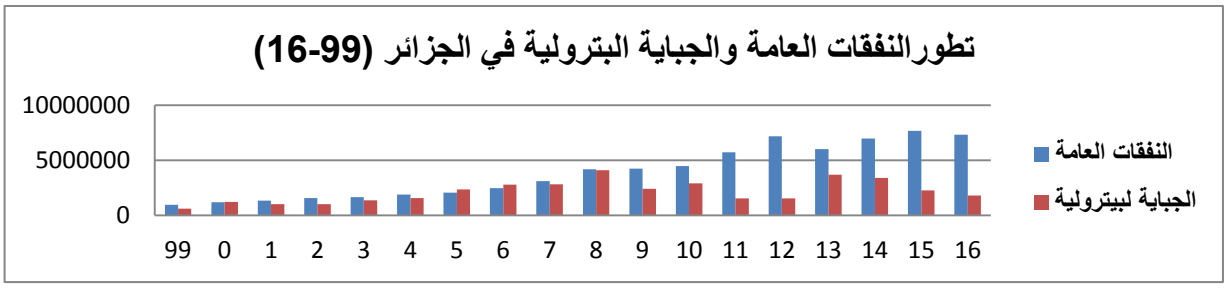

المصدر: من إعداد الباحثتان

نلاحظ من خلال الشكل البياني أعلاه أن إيرادات الجباية البترولية شهدت تطورا ملحوظا منذ 1999 إلى غاية 2008، ويرجع ذلك لانتعاش أسعار البترول في الأسواق العالمية، وتميزت الفترة بوفرة المداخيل الجبائية، أما النفقات العامة هي أيضا عرفت ارتفاعا كبيرا، ويرجع ذلك لانتهاج الدولة لسياسة انفاقية توسعية، وذلك باهتمام بالقطاعات ذات أولوية مثل المحروقات والصناعة والفلاحة والسياحة...ولتحفيز الاستثمارات الكبرى، أما رصيد الموازنة حقق فوائض مالية ضخمة مقارنة بالسنوات الماضية، إذ سميت الفترة بزمن البحبوحة المالية، في ظل وفرة المداخيل المالية، جراء الارتفاعات الخيالية لأسعار النفط، حيث وصل سعر البرميل واحد في سنة 2008 إلى 94,1 $. كما أن الناتج المحلي الإجمالي هو أيضا عرف تطورا كبيرا خلال نفس الفترة، لكن بداية من 2009 انخفضت حصيلة الإيرادات العامة، ويرجع ذلك إلى "الأزمة المالية العالمية التي أثرت على أسواق النفط، وانعكست بالسلب على أسعار النفط، وتميزت الفترة بالركود الاقتصادي للدول المتقدمة، وتقلص النشاط الاقتصادي في الدول الناشئة، وانخفاض المنتجات المصدرة."[19] أما النفقات العامة فقد عرفت نموا متزايدا، وسجلت في سنة 2014 حوالي 6980200 مليار دج، ويرجع ذلك لمواصلة الدولة تطبيق المخططات التنموية لإنعاش الاقتصاد الوطني، حيث قامت بتطبيق البرنامج الخماسي وذلك لتوطيد النمو، وذلك من 2010 -2014. وأما الموازنة فقد سجلت عجزا معتبرا، ويعود السبب إلى زيادة النفقات العامة بمعدلات كبيرة ومتزايدة، وتراجع مداخيل الجباية البترولية، التي تبقى عرضة لصدمات الخارجية، ومرهونة بأسعار النفط. أما الناتج المحلي الإجمالي عرف هو الآخر انخفاضا سنة 2009، ليعود ويرتفع في السنة الموالية، لتحسن أسعار النفط ، ويمكن القول أن الناتج المحلي الإجمالي يبقى مرهونا بقطاع المحروقات فقط، رغم الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الدولة. فاستمر الوضع على

حاله بالنسبة لإيرادات الجباية البترولية بعد 2009، في التذبذب إلى غاية جوان 2014، إذ عرفت انخفاضا شديدا لم تعرفه من قبل، وذلك لانهيار الكبير لأسعار النفط، واستمر الوضع على حاله إلى غاية 2016، إذ سجلت في سنة 2016، 1805.4 مليار دج بعد أن كان 2273.5 مليار دج في سنة 2015، وفي المقابل تتواصل النفقات العمومية في الارتفاع، الذي يترجم بتفاقم عجز الرصيد الإجمالي للخزينة، ومنه تتآكل موارد صندوق ضبط الإيرادات.

5-تطور معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر:

إن الناتج المحلي الإجمالي هو أكثر المؤشرات شمولا، والتي تعكس النشاط الاقتصادي، ويشمل جميع قطاعات الاقتصادية، فهو يمثل القيمة الإجمالية لإنتاج الدولة، أثناء فترة من الوقت ويضم المشتريات والبضائع والخدمات المنتجة محليا من طرف الأفراد والشركات والأجانب والمؤسسات الحكومية.

الشكل رقم (10): تطور معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1970 – 1989)

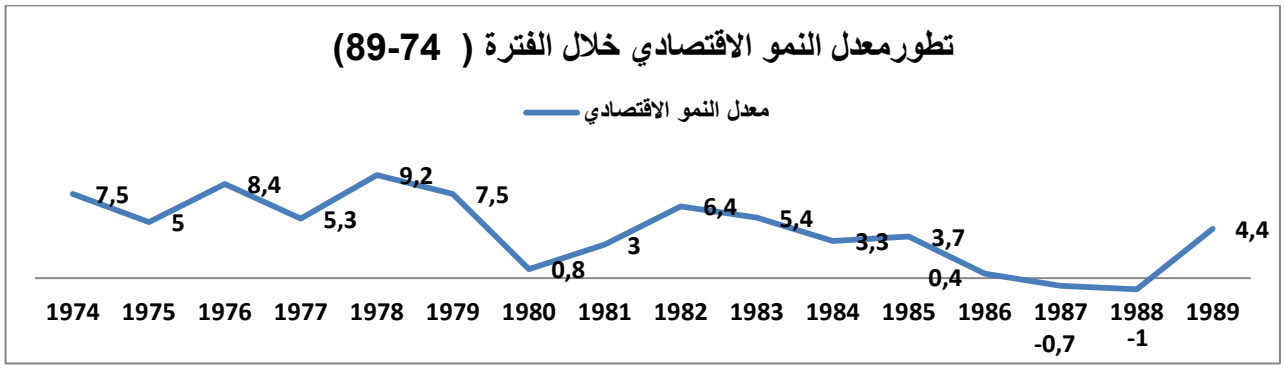

المصدر: من إعداد الباحثتان

تميزت الفترة (1970-1989) بتذبذبات وتراجعات نسبية في معدلات النمو الاقتصادي، واختلفت من فترة لأخرى، حيث سجلت في 1974 معدل نمو قدر ب 7.5 % ونفسره بتداعيات الحرب العربية الإسرائيلية ،والتي صاحبها ارتفاع في أسعار النفط، ولكن سجلت في السنوات الموالية تذبذبات لتصل في سنة 1980 وتسجل معدل منخفض بلغ 0.8%، ومع ظهور الأزمة النفطية العالمية سنة 1986، والتي انعكست بشكل كبير على معدل النمو وسجل مستويات ضعيفة بلغت 0.4%، ليستمر في الانخفاض في سنة 1987 و1988 و يحقق 0.7- %، 1-% على التوالي.

ولقد ترتب على السياسة الاقتصادية التوسعية المطبقة من طرف الدولة إلى أداء اقتصادي لا بأس به ، وخاصة في مجال النمو، ولكن كانت لها انعكاسات سلبية أثرت في النمو الاقتصادي، كضعف الإنتاج الوطني على تلبية احتياجات العامة في ظل ركود الإنتاج الوطني في المجال الفلاحي، وشرعت في الثمانينات باتخاذ مجموعة من الإجراءات لإعادة توازن توزيع الاستثمارات لصالح مختلف القطاعات الغير صناعية، ولكن مع ظهور الأزمة النفطية انهار الاقتصاد الوطني مؤديا إلى إحداث خلل في ميزانية العامة وميزان المدفوعات مما استدعى إلى التفكير في القيام بإصلاحات هيكلية.

الشكل رقم (11): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (90 –16)

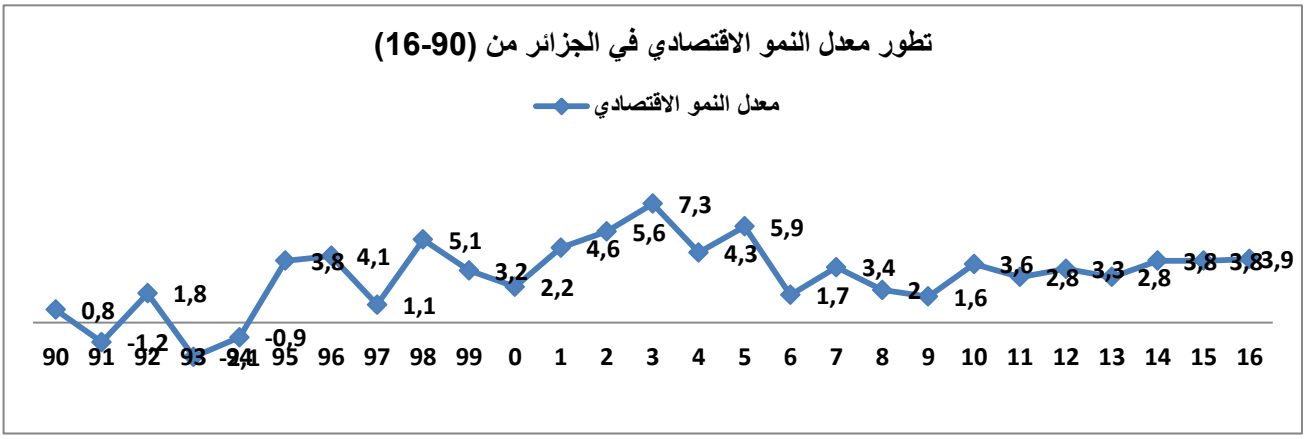

المصدر: من إعداد الباحثتان

من خلال الشكل البياني يمكن القول أنه عرف معدل النمو في بداية الفترة تقلبات، ويرجع ذلك إلى المديونية الخانقة التي واجهتها الدولة مطلع التسعينيات، مما دفعها إلى التفاوض مع المؤسسات المالية الدولية، وإتباع برنامج تحقيق الاستقرار وبرنامج التصحيح الهيكلي، من دون أن تنتهج سياسة اقتصادية واضحة تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي، ولكن في سنة 2001، وبعد تطبيق مخطط دعم الإنعاش الذي يهدف إلى رفع معدل النمو الاقتصادي، بدأ معدل النمو يأخذ نسب متواضعة، إذ بلغ معدل الناتج المحلي الإجمالي في نفس السنة حوالي 4,6%، ليستمر بوتيرة جيدة في السنة الموالية و يحقق 5,6 %، ويتسارع النمو بصورة سريعة في سنة 2003 ليحقق نسبة 7,3% ويعود ذلك إلى تزايد الموارد المتاحة، ويستمر النمو بوتيرة متواضعة تتأرجح بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى، وبلغ معدل النمو في سنة 2009 حوالي 1,6 %، ويرجع ذلك إلى الصدمة الخارجية 2009 التي أثرت على الاقتصاد الجزائري، والتي نجم عنها تفاقم الأزمة المالية، إلا أن الأداءات الاقتصادية والمالية المسجلة في 2001- 2008 خصوصا الوضعية المالية الخارجية، وتراكم موارد الادخار الميزاني، قد سمح للاقتصاد الوطني أن يثبت قدرته في المقاومة[20]، ويشهد على ذلك تعزيز الوضعية المالية الخارجية في السنوات الموالية 2010- 2016، وبرغم من شدة أثر الصدمة الخارجية في جوان 2014، إلا أن النمو الاقتصادي استمر في الارتفاع بنفس الوثيرة، وفي الأخير يمكن القول أن أهم أسباب التراجع في معدلات النمو الاقتصادي هو انخفاض حجم الاستثمار سواء كان عاما أو خاصا.

وإجمالا يمكن القول أن النتائج موجبة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، ترجع أساسا لقطاع المحروقات، ومنه يبقى النمو الاقتصادي ما يزال هشا، لأنه لم يكن وليد القطاعات الإنتاجية، وبالتالي فهذا النمو الاقتصادي مصيره مرتبط بأسعار النفط على المستوى الدولي، وكذلك تجدر الإشارة إلى أن ارتفاع في معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي لم ينعكس على مستوى المعيشي.

6-الدراسة القياسية:

الهدف من هذه الدراسة القياسية هو معرفة مدى تأثير الموازنة العامة من خلال نفقاتها وإيراداتها على النشاط الاقتصادي، وذلك بدراسة إستقرارية السلاسل الزمنية، وتطبيق اختبار التكامل المتزامن، واختبار تصحيح الخطأ الشعاعي، وبالاعتماد على برنامج 8 eviews .

أولا: – تحديد متغيرات الدراسة:

-**الناتج المحلي الإجمالي**: تم استخدامه لاعتباره مؤشر لقياس النمو الاقتصادي.، ويرمز له ب **pib**.

-**النفقات العامة الإجمالية**: وتشمل مجموع نفقات التسيير و التجهيز، ويرمز لها ب **g**.

-**الإيرادات الجباية البترولية**: تم استخدامها بحكم أنها تحتل الجزء الأكبر في الإيرادات العامة، ويرمز لها ب **tp**.

ثانيا: –دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية: نقوم بدراسة إستقرارية السلاسل الزمنية باستعمال اختبار Dickey Fuller الموسَّع، وعند مستوى معنوية 5%:

الجدول رقم 1: نتائج تطبيق اختبار ADF

Variables		Level			1st difference		
		Tstas	Ttab	Prob	Tstat	Ttab	Prob
Pib	T+ C	-1.0039	-3.5107	0.3934	-4.3917	-3.5130	0.0056
	C	1.94668	-2.9266	0.9998	-4.0246	-2.9281	0.0030
	None	1.2523	-1.9483	0.9442	-3.5324	-1.9483	0.0007
g	T+C	-1.3794	-3.5266	0.8518	-4.8592	-3.5266	0.0018
	C	-0.3197	-2.9369	0.9129	-6.2627	-2.9369	0.0000

	None	-0.05059	-1.9493	0.6599	-6.8843	-1.09493	0.0000
Tp	T+C	-2.0620	-3.5330	0.5496	-3.4795	-3.5330	0.0061
	C	-1.0619	-2.9411	0.7207	-3.5992	-2.9411	0.0104
	None	-0.4152	-1.9498	0.5270	-3.5959	-1.9498	0.0007

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على Eviews 8

-من خلال نتائج ديكي فولر الموسع، المبين في الجدول أعلاه، يتبين لنا أن المتغيرات التي هي محل الدراسة (tp- pib-g)، عند المستوى كانت القيم الإحصائية أكبر من القيم الجدولية، وأن القيم الإحتمالية أكبر من مستوى المعنوية 5 %، وعليه نقبل الفرضية العدمية التي تدل على وجود جذر الوحدة، وأن كل السلاسل غير مستقرة عند المستوى، وعند إجراء الفرق الأول، يتبين لنا أن القيم لإحصائية أقل من القيم الجدولية، وأن القيم الإحتمالية هي أقل من مستوى المعنوية 5 %، وعليه نرفض الفرضية العدمية التي تدل على وجود جذر الوحدة، ونقبل الفرضية البديلة التي مفادها أن السلسلة مستقرة في الفرق الأول، أي من الدرجة الأولى، ونأخذ النموذج الأول الذي يحتوي على الثابت والاتجاه في كل المتغيرات.

– اختبار التكامل المتزامن: (johansen)

بما أن المتغيرات الثلاثة مستقرة من الدرجة الأولى، كما بينها اختبار ADF، فهناك إمكانية لوجود تكامل مشترك ومتزامن في المدى الطويل بين السلاسل، وسنستعمل إختبار التكامل المشترك لجوهانسن (Johansen)، لتحديد ما إذا كان هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات الدراسة.

Date: 11/08/17 Time: 13:37
Sample (adjusted): 1970 2016
Included observations: 45 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: PIB G TP
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.667578	72.97880	29.79707	0.0000
At most 1 *	0.405379	23.41811	15.49471	0.0026
At most 2	0.000571	0.025682	3.841466	0.8726

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

-تشير نتائج اختبار الأثر أن القيمة الاحتمالية للأثر أكبر من القيمة الحرجة عند 0,05، والقيمة الاحتمالية أقل من 0,05، وهذا ما يفسر على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.

الجدول رقم 3: **اختبار القيمة العظمى:**

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.667578	49.56069	21.13162	0.0000
At most 1 *	0.405379	23.39243	14.26460	0.0014
At most 2	0.000571	0.025682	3.841466	0.8726

Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على Eviews8

-تشير نتائج اختبار القيمة العظمى أن القيمة الاحتمالية للقيمة العظمى أكبر من القيمة الحرجة عند 0,05، والقيمة الاحتمالية أقل من 0,05، وهذا ما يدل على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات.

-من خلال نتائج اختبار الأثر والقيمة العظمى يتبين لنا أن وجود تكامل مشترك ومتزامن بين المتغيرات، وهذا يدل وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.

- نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي (vecm): وقبل تقدير معادلة تصحيح الخطأ الشعاعي، لابد من تحديد درجة التأخير، وذلك باستخدام معايير تحديد درجة التأخر لنموذج الانحدار الذاتي، بالاعتماد على المعايير .(**AIC- SC**).

الجدول رقم: 04 **درجة التأخير**

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: PIB G TP
Exogenous variables: C
Date: 11/08/17 Time: 14:48
Sample: 1970 2016
Included observations: 43

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-2040.370	NA	3.79e+37	95.04048	95.16335	95.08579
1	-1893.095	267.1504	6.11e+34	88.60907	89.10057	88.79032
2	-1877.092	26.79520	4.44e+34	88.28337	89.14349	88.60055
3	-1808.458	105.3458	2.82e+33	85.50967	86.73842	85.96280
4	-1782.835	35.75266*	1.34e+33*	84.73652*	86.33389*	85.32558*

بعد تحديد درجة التأخير، نقوم بتحديد معادلة نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي vecm، مع أخذ المتغير (pib) كمتغير تابع والمتغيرين (g) و (tp) كمتغيرين مفسرين.

-معادلة نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي VECM:

$$D(PIB) = -0.479567612358*(PIB(-1) + 0.274799774488*TP(-1) + 3.59928106195*G(-1) + 127344.647275) + 0.208882444891*D(PIB(-1)) - 0.129878462514*D(PIB(-2)) + 0.24193270689*D(PIB(-3)) + 0.661475680478*D(PIB(-4)) + 1.18484748779*D(TP(-1)) + 0.575381459174*D(TP(-2)) + 0.834280467149*D(TP(-3)) + 0.291384735864*D(TP(-4)) + 0.741204869436*D(G(-1)) + 0.948126830086*D(G(-2)) + 0.392577510724*D(G(-3)) + 0.242063557172*D(G(-4)) + 87990.6520285$$

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على برنامج Eviews 8.

-يتبين لنا من خلال المعادلة أن النفقات العامة تظهر بإشارة موجبة، مما يدل على أن النفقات العامة تؤثر بشكل إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي، الممثل للنمو الاقتصادي في المدى الطويل، حيث إن ارتفاع النفقات العامة بوحدة واحدة ينتج عنها ارتفاع 3.59928 من الناتج المحلي الإجمالي، أي وجود علاقة موجبة وطردية بين النفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما ينطبق على الجانب النظري حيث تنطبق النتائج على قانون wanger، الذي أكد على أن كل زيادة في الإنفاق العام تؤدي إلى الزيادة في النمو الاقتصادي، والتي تؤكد على وجود علاقة تبادلية وإيجابية بين الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي، وأن الدراسة تدعم الطرح الكينزي، والتي مفادها أن الإنفاق الحكومي هو الذي يسبب النمو الاقتصادي.

ونلاحظ أيضا أن الإشارة موجبة لمعامل الإيرادات الجباية البترولية، وهذا يدل على وجود علاقة إيجابية بين المتغيرين، والإيرادات الجباية البترولية تؤثر إيجابا على الناتج المحلي الإجمالي في المدى الطويل، حيث أن ارتفاع وحدة واحدة من الإيرادات الجباية البترولية ينتج عنها ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي ب0.2747 ، وهذا ما يدل على أن الإيرادات الجباية البترولية لها تأثير قوي على الناتج المحلي الإجمالي، والذي ينطبق على الجانب النظري الذي يعتبر أن إيرادات الجباية البترولية المحدد الرئيسي للنمو الاقتصادي، بما أنها

تحتل الجزء الأكبر من الإيرادات العامة، التي تعتمد عليها الدولة في تمويل موازنتها العامة، وتبقى الإيرادات الجباية البترولية مرهونة بتطورات أسعار النفط، التي لها تأثير مباشر على الموازنة العامة.

*السببية طويلة الأجل:

معامل تصحيح الخطأ الشعاعي c(1)	القيمة الاحتمالية
- 0.479568	0.0013

-نلاحظ من خلال الجدول أن معامل تصحيح الخطأ الشعاعي c(1)، يظهر بإشارة سالبة، والقيمة الإحتمالية المرافقة له أقل من 0,05، أي أن معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي، وهذا ما يفسر لنا وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع (pib) والمتغيرين المفسرين (G) و (Tp) .

* السببية قصيرة الأجل:

أولا دراسة السببية بين pib و g:

F . statistic	0,0006
Chi . square	0,0001

-من خلال الجدول يتبين لنا أن النفقات العامة تسبب الناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير، لأن القيمة الاحتمالية أقل من 0,05، وهذا يدل على وجود علاقة قصيرة الأجل بين g وpib.

ثانيا دراسة السببية بين tp وpib:

F. statistic	0,0322
Chi. Square	0,0400

-من خلال الجدول يتبين لنا أن إيرادات الجباية البترولية تسبب الناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير، لأن القيمة الاحتمالية أقل من 0,05، وهذا يدل على وجود علاقة قصيرة الأجل بين TPوpib.

- **دراسة صلاحية النموذج:**

معامل التحديد	**0.92**
F فيشر	**26.81072**
القيمة الاحتمالية F	**0,0000**

– من خلال الجدول نلاحظ أن معامل التحديد يساوي 0.92، أي تقترب من الواحد ، وبالتالي وجود قوة في العلاقة بين القيم الفعلية والقيم المقدرة، أي هناك قوة تفسيرية للنموذج، وأن النفقات العامة وإيرادات الجباية البترولية تفسّر بواسطة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 92% ، والنسبة المتبقية ترجع للأخطاء العشوائية. ونلاحظ أن لنموذج دلالة إحصائية من خلال F فيشر، حيث أن القيمة الإحصائية أكبر من القيمة الجدولية، والقيمة الاحتمالية أقل من 0,05، وهذا يعني أن النموذج معنوي.

الخاتمة:

لقد سمحت لنا هذه الورقة البحثية بدراسة أثر الموازنة العامة على النشاط الاقتصادي بالجزائر وباستعمال بيانات سنوية ممتدة من الفترة 1970 إلى غاية 2016، وكانت نتائج الدراسة على النحو التالي:

– أن الاقتصاد الوطني هو اقتصاد ريعي يعتمد بشدة على قطاع المحروقات، كمصدر أساسي للدخل.

– تمويل الموازنة العامة في الجزائر يعتمد بالدرجة الأولى على عائدات إيرادات الجباية البترولية.

– إيرادات الجباية البترولية مرهونة بتقلبات أسعار النفط، وتقلبات الأسواق الخارجية.

– عجز الموازنة العامة يرجع إلى الارتفاع الكبير في الإنفاق الحكومي أمام تراجع المداخيل الجباية البترولية.

– أوضحت نتائج الدراسة القياسية على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة عند مستوى معنوية 5%، مما سمح لنا بتقدير النموذج باختبار تصحيح الخطأ الشعاعي، وبينت النتائج على وجود علاقة سببية طويلة وقصيرة الأجل بين المتغيرين المفسّرين (G –tp) والمتغير التابع (pib).

وللنفقات العامة الإجمالية علاقة تبادلية إيجابية مع الناتج المحلي الإجمالي، وكل زيادة في الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة في النمو الاقتصادي وبالتالي أن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي تؤدي إلى تحسن والرفع من مستوى النشاط الاقتصادي، وهذا ما يدعم الطرح الكينزي.

وأما فيما يخص إيرادات الجباية البترولية هي أيضا كان لها أثر قوي ومعنوي وإيجابي على الناتج المحلي الإجمالي في المدى الطويل والقصير، وهذا ما يجرنا إلى القول أن الجباية النفطية هي المحدد الرئيسي للنمو الاقتصادي في الجزائر، إذ تبلغ نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي حوالي40% ، فهي المصدر الأساسي التي تعتمد عليه الدولة لتمويل ميزانيتها العامة، وتحريك اقتصادها الوطني.

وعلى ضوء ما توصلنا إليه من نتائج خلال هذه الدراسة، يمكن اقتراح جملة من التوصيات و الحلول الممكنة:

- ضرورة توجيه وترشيد النفقات العامة من خلال الاهتمام بالمجالات التي تشجع الأنشطة الإنتاجية.
- استغلال الراحة المالية في تنشيط وتحفيز العرض الكلي من خلال زيادة مرونة الجهاز الإنتاجي.
- تشجيع الاستثمارات المنتجة وذلك لبناء قاعدة إنتاجية بالتركيز على الصناعات البترولية القادرة على بناء اقتصاد قوي.
- الاهتمام بالاستثمار في القطاعات غير نفطية (الفلاحة، السياحة، الصناعة....)

الهوامش

[1] – خالد شحاذة الخطيب، أحمد زهير الشامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، ط2، عمان، 2005، ص 270 .

[2] – محمد خالد المهايني، خالد شحاذة الخطيب، المالية العامة، منشورات العربية السورية، دمشق، (د، ت، ط)، ص 325.

[3]–Bigaut Christian, Finance publiques droit Budgétaire, marketing, paris, p 08 .

4- S. Chand , public finance, atlantic publishers and distrubutor,new delhi, india,2008,p138.

[5] ––محمود حسين الوادي، مبادىء المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط2، عمان، 2010، ص142.

[6] – حامد عبد العزيز دراز، مبادىء الإقتصاد العام، قصر الصفا، (د، ط)، الإسكندرية، 1990، ص 98.

[7] –عادل أحمد حشيش، اقتصاديات المالية العامة، مؤسسة الثقافة الجامعية، (د، ط)، بيروت، 1983، ص 136.

[8] –Francois Deruel, Finances Publiques Budget et Pouvoir Financier, Edition Jacques Buisson, Dalloz, 13ème édition, Paris, 2000, P10.

[9] – زينب حسين عوض الله، مبادىء المالية العامة، الدار الجامعية، (د، ط)، بيروت، 1993، ص299.

[10] – سعيد علي محمد العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار الدجلة، ط1، عمان، 2011، ص 176.

[11] – سعدون بوكبوس، الإقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية (62-89) و (90-05)، دار الكتاب الحديث، ط1، الجزائر، 2013، ص148.

[12] – عايب وليد عبد الحميد، الآثار الإقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2010، ص 214.

[13] ––عايب وليد عبد الحميد ، المرجع السابق، ص 211.

[14] – عبد القادر حمادي، تحليل الموازنة العامة في ظل الإصلاحات الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر، ورقة بحثية، جامعة وهران، ص 06.

[15] – عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، 2006، ص 235.

[16] – عايب وليد عبد الحميد ، المرجع السابق، ص 256.

[17] –بن بوزيان محمد وآخرون،آثار الاقتصادية لصدمات السياسة المالية بالجزائر، دراسة تطبيقية، ورقة بحثية، جامعة تلمسان، ص 6.

[18] – مسعي محمد، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها في النمو، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة ورقلة، 2012، ص145.

[19] – بنك الجزائر، تقرير السنوي للبنك، 2010، ص 78.

[20] – تقرير السنوي لبنك الجزائر، 2011، ص29.